



أكد عضو المجلس البلدي السابق ومرشح الدائرة الرابعة في انتخابات المجلس البلدي المحامي عبدالله الكندري أن طموحات الخطة التنموية أبعد من مداها وحجم مشاريعها يفوق قدرات أجهزة الدولة، مشددا على أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تكاتف كل أبناء الكويت للعودة إلى آفاق التنمية وتحقيق رفاهية المواطن. وأعرب الكندري عن أسفه لأنه بعد مرور 49 عاما على تأسيس المجلس البلدي إلا أنه لا يزال عاجزا عن مجاراة متطلبات واحتياجات الدولة، قائلا: أخشى ما أخشاه أن تصل الكويت للمرحلة الحرجة، لافتا إلى أن تحويل المجلس البلدي إلى مجالس محافظات سيحقق نظام اللامركزية الإدارية ويحد من البيروقراطية وبطء الإنجاز. وأشار الكندري إلى أننا بحاجة لدراسات علمية متخصصة لتقييم الوضع البيئي لجون الكويت وإعادة تأهيله وتطهيره من مصادر التلوث، موضحا أن مشروع معالجة النفايات الصلبة يحمي البيئة ويصون الموارد الطبيعية وعلى الدولة أن تحفز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار فيه.

وناقشته في اهم القضايا المتعلقة بالمجلس البلدي، فإلى التفاصيل:

حوار واسامة دياب

مرشح الدائرة الـ 4 أكد أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تكاتف كل أبناء الكويت للعودة إلى آفاق التنمية وتحقيق رفاهية المواطن الكندري لـ «الأنباء»: مشروع معالجة النفايات الصلبة يحمي البيئة وعلى الدولة أن تحفز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار فيه

كيف تقيم تجربتك كعضو سابق في المجلس البلدي؟

● بالرغم من أن تجربتي في المجلس البلدي كانت قصيرة لم تتجاوز العام الواحد، فإنني بصفة عامة راضٍ كل الرضا عن أدائي، حيث أنني حاولت بكل جد وإخلاص أن أكون لبنة بكل البناء ويدا تتساعد في الإعمار من خلال الموازنة بين دوري في المراقبة والتشريع، وللأسف فلقد استغدت استفادة كبيرة من هذا العام حيث تلمست حاجات المواطن وأولوياته ووضعت يدي على مواطن الخلل وأصبحت أكثر جاهزية في التعامل مع أساليب العلاج من خلال دور أكثر فاعلية للمجلس البلدي بعيدة نة المواطن فيه. وأود أن أوضح أن المرحلة القادمة تحتاج إلى تكاتف كل أبناء الكويت للعودة إلى آفاق التنمية وتحقيق رفاهية المواطن.

حذرت في أكثر من موضع من مشكلة التلوث البيئي بصفة خاصة وتعلق بصحة الخطر بسبب تلوث جون الكويت، فما أبرز ملامح هذا الخطر؟

● مشكلة التلوث البيئي من أخطر القضايا التي تحتل مكانا بارزا على قمة برنامجي الانتخابي لأنها تتعلق بصحة الإنسان والحيوان والنبات، أما قريبا يخص جون الكويت الذي يعتبر البيئة الحاضنة للكثير من التراث الطبيعية، فانه يتعرض لتلوث كبير من جراء التخلص من مياه الصرف الصحي والزيت الصناعي والمياه الملوثة فيه. وهذا التأثير السلبي الذي يقع على جون الكويت جاء نتيجة انتشار الكثير من الصناعات التي تقع على ساحله مثل محطات الطاقة الكهربائية ومياه الشويخ والعديد من المشاريع الترفيهية والسياحية والتي تؤثر سلبا على جودة المياه والترسبات في الجون الذي يعد أحد مصادر المياه والأسماك للدولة. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى تلوث الجون بعناصر سامة، الأمر الذي يؤثر على حياة الكائنات البحرية كالأسمك وعلى جودة المياه مما يمس صحة الإنسان وتؤثر على صحته، ولذلك أرى أن دفاعي عن بيئتنا البحرية هو في الأساس دفاع عن صحة المواطن الكويتي والكائنات الحية، ولذلك أدعو لدراسات علمية متخصصة لتقييم الوضع البيئي لجون الكويت وإعادة تأهيله وتطهير الجون من مصادر التلوث، خصوصا أن هناك توصيات ودراسات بيئية تؤكد وجوب عمل توريينات ونوافير في الجون لتساعد على حركة المياه وتجديد الحياة الغطرية وحركة المياه الداخلة.

ماذا تحقّق من الخطة الإنمائية التي أقرها مجلس الأمة؟

● في الثاني من فبراير 2010 أقر مجلس الأمة الخطة الإنمائية التي تغطي 4 سنوات - من أبريل 2010 إلى نهاية مارس 2014 - لم تكن الخطة شاملة وانتهاب الكثير من الغموض والقصور، وأشرنا إلى أن طموحات الخطة أبعد من مداها بمعنى أن حجم مشاريعها يفوق قدرات أجهزة الدولة. فقد جاءت الخطة بإنشاء المدن ومرتو الأنفاق وإنتاج الكهرباء ولكن عدم تحقّقها حولها إلى أضعاف أضعاف ولم تر النور لعدم قدرة

ماذا عن مشكلة التخلص من النفايات التي باتت تؤرق المجتمع مع أنها مصدر من أهم مصادر الطاقة والدخل في مختلف دول العالم المتقدم؟

● النفايات في كل دول العالم تمثل ثروة كبيرة ومصدرا من مصادر الطاقة والدخل وذلك من خلال الاستفادة منها وتجميعها وفرزها بطريقة علمية تسمح بإعادة تدويرها، مما يحافظ على البيئة ويحميها من التفاعلات السامة التي تصدر عن المرادم، ولذلك يجب على الدولة أن



مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري متحدثا عن رؤيته للمرحلة المقبلة (سعود سالم)

بعد مرور 49 عاما على تأسيسه لا يزال

المجلس البلدي عاجزا عن مجاراة متطلبات واحتياجات الدولة

نحن بحاجة إلى دراسات علمية

متخصصة لتقييم الوضع البيئي لجون الكويت وإعادة تأهيله

وتطهيره من مصادر التلوث

طموحات الخطة التنموية أبعد من

مداها وحجم مشاريعها يفوق قدرات

أجهزة الدولة

عدد السيارات في الكويت بلغ نحو

1670586 مركبة حتى عام 2012 وإنشاء هيئة

الطرق والمتروبات ضرورة

الجهاز التنفيذي على تحقيقتها.

ما دوركم في مشروع الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030؟

● نقرأ ونتابع ونحلل ذلك المشروع من خلال عرضه حاليا على اللجنة البلدية، وهي التي أتت بعد توصيات دراسة تطوير وتحديث المخطط الهيكلي الثالث للكويت الصادر بالمرسوم الأميري 255 / 2008. ولأسامة الأراضى المستعملة للمرادم، فضلا عن توفير مصادر بديلة للطاقة تستفيد منها الدولة، واعتقد أن مشروع معالجة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها من أهم المشاريع في مجال البنية الأساسية والذي يساهم في تطوير الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

هل لديك معلومات عن الطاقة الاستيعابية للمشروع؟

● وفقا لآخر إحصاءات البلدية تقدر الطاقة الاستيعابية للمشروع بمعدل 3000 طن من النفايات يوميا. هل للطعام العام بصفة عامة ووزارة الكهرباء والماء بصفة خاصة دور في هذا المشروع؟

● بالطبع للقطاع العام دور داعم للمشروع، حيث يمكنه ممثلا في وزارة الكهرباء والماء إبرام اتفاقيات لشراء الطاقة التي ينتجها المشروع. ماذا تحقّق من الخطة الإنمائية التي أقرها مجلس الأمة؟

● في الثاني من فبراير 2010 أقر مجلس الأمة الخطة الإنمائية التي تغطي 4 سنوات - من أبريل 2010 إلى نهاية مارس 2014 - لم تكن الخطة شاملة وانتهاب الكثير من الغموض والقصور، وأشرنا إلى أن طموحات الخطة أبعد من مداها بمعنى أن حجم مشاريعها يفوق قدرات أجهزة الدولة. فقد جاءت الخطة بإنشاء المدن ومرتو الأنفاق وإنتاج الكهرباء ولكن عدم تحقّقها حولها إلى أضعاف أضعاف ولم تر النور لعدم قدرة



الكندري متحدثا إلى الزميل أسامة دياب

تخطيط وتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل وصيانة شبكات الطرق ووسائل النقل الجماعي المختلفة وحركة المركبات الثقيلة ووسائل النقل الأخرى لتحسين نقل الأفراد والبضائع وخلق نظام مستدام يدعم خطط التنمية الوطنية ويوفر احتياجات المجتمع، إضافة لتخطيط وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة جميع المرافق الموجودة بحرم الطريق ومسؤولية إدارته دون الرجوع إلى أي جهة أخرى، وستعمل الهيئة أيضا على بناء قوة عمل وطنية مستدامة للقطاع من خلال توفير الاحتياجات وفق نظام علمي يواكب نمو الدولة والمتطلبات المستقبلية.

إلا أن الهدف الحقيقي يكمن في تطوير نظام المعلومات والبحوث والدراسات، على أن تتولى الهيئة جميع الالتزامات والمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بقطاع الطرق والمواصلات والنقل والحركة المرورية.

كما أن القرارات الصادرة من وزارة الداخلية كالقرار الوزاري رقم 393 لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 81 لسنة 1976 بالألاحة التنفيذية لقانون المرور لم تؤثر على إيجاد الحلول اللازمة للزامة المرورية والتي تبدأ بإنشاء هيئة الطرق والمترور. وسيشكل مجلس إدارة هيئة الطرق والمترور من 12 عضوا من ذوي الخبرة والكفاءة يمثلون القطاعين العام والخاص والإدارة العامة للمرور ومؤسسات النقل البحري والجوي ويتولى تعيينهم بمرسوم على أن يكون من بين هؤلاء أربعة على الأقل لا يتولون أي وظيفة عامة.

ما مدى تعاون جهاز البلدية وهل هناك خلافات بين أعضاء البلدية والجهاز؟

● نتعاون مع جهاز البلدية واختلافنا في الرأي لا يعني عدم التعاون ولكن بيننا خلاف المجتهدين في البحث عن أفضل الطرق لإقامة المشاريع وعلمنا أن نتوقع عن النزاعات الشخصية من أجل مصلحة الوطن.

إلى أي مدى تعتبر موافقة المجلس البلدي على القرارات الزراعية؟

● تأمل الهيئة العامة للزراعة الوصول إلى الأمن الغذائي عن طريق تخصيص الأراضي الزراعية وتوزيعها على المواطنين، وبالرغم من أن الأراضي الزراعية في الكويت تزيد على 650 كيلومترا مربعا، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأمن الغذائي إلى الآن.

أين يكمن وجه القصور؟

● وجه القصور يرجع لعدم وجود رقابة حقيقية على مشروع الدولة في الاكتفاء الزراعي، ولذا يجب على أعضاء المجلس البلدي القادم معالج الأسباب الحقيقية وراء عدم وصول الكويت لمرحلة الاكتفاء الزراعي بالرغم من توافر كل عوامل الإنجاز.

وطني للأمن الغذائي يحقق الأهداف المرجوة من انعقاده.

كيف تستطيع الكويت تحقيق خياراتها التنموية؟

● بعد مرور 49 عاما على تأسيس أول مجلس بلدي بعد إصدار الدستور الكويتي، لم تعد الكويت كما كانت قبل هذا التاريخ فعدد السكان تضاعف أكثر من 40 ضعفا وبالتالي تضاعفت الاحتياجات، ويستمر مرور الزمن إلا أن المجلس البلدي مازال على ما هو عليه ولذلك لم يستطع مجاراة متطلبات واحتياجات الدولة وعليه فإن أخشى ما أخشاه أن نصل للمرحلة الحرجة التي يصعب علينا تحقيق التنمية وتطوير الخدمات في المحافظات ولذلك اضحي تعديل القانون بالمجالس البلدية في المحافظات ضرورة. ولما كانت المركزية تعني الاتجاه إلى تركيز السلطة بينما اللامركزية تعني توزيع السلطة فإن الإدارة الحديثة في كافة الدول المعاصرة تتجه إلى الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية وبصفة خاصة في مجال يعرف في بعض الدول بالمحليات والتي تمتد اختصاصاتها لتشمل خدمات النظافة والصحة العامة والمياه والكهرباء ووسائل النقل والمعونات الاجتماعية ومراقبة السلوك وغيرها وذلك علينا أن نعي أن تحديد خيارنا التنموي بداية المطاف وليس نهايته ولذلك فإن تحويل المجلس البلدي إلى مجالس محافظات يحقق نظام اللامركزية الإدارية ويحد من البيروقراطية ويطهّر الإنجاز، فضلا عن أن مجالس البلديات تستعمل على تخفيض تدريجي لاعتماد الخدمات في المناطق على الحكومة بحيث يتم إيجاد مصادر للدخل عن طريق بعض الرسوم التي يتم استيفائها الآن وتعود لخزانة الدولة (كالمرافق العامة)، وأود أوضح أن الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية في مجال التنظيم الإداري في شأن بلدية الكويت له إيجابيات كثيرة.

الفساد في البلدية من الموضوعات التي يدور حولها لغز كبير، فما تعليقك على ذلك؟

● لو تابعنا تقارير مدركات الفساد فسجد أن الكويت تخلفت خلال السنوات الـ 10 الماضية من المركز الـ 35 في عام 2003 إلى المركز الـ 66 في عام 2009 وهذا ما يوضح أن الفساد ليس مقتصرا على البلدية ولكن ينتسب على أجهزة الدولة الأخرى. ماذا عن حجم المبادرة ونوعيتها من مسؤولي البلدية؟

● بالطبع التعميم شيء خاطئ فهناك بعض من مسؤولي البلدية يستحقون الإشادة والمكافأة، ولكن علينا أن نعترف أن البعض الآخر عديم المبادرة ويفضل أن يبقى في مكانه حتى تشتعل النار في ملبسه ثم يبدأ التحرك في التنظيم والتفاعل مع المشكلة.

هل أنت متفائل؟

● حوارى معك اليوم هو حديث من أجل مستقبل مشرق نبني فيه الوطن لنرى خطوات الجيل الحالي الواحدة تلو الأخرى على طريق السد، ولا يهم إذا تعثرنا بين الحين والآخر مادام طريق الإصلاح واضحا وعلينا أن نتعلم من أخطاء الماضي ولا نكررها لنحقق الأفضل لأهل الكويت الذين يستحقون ذلك.

ما أبرز مقترحاتك لعلاج الوضع الزراعي الراهن؟

● لعل استحداث جهاز جديد للأمن الغذائي يكون بداية الإصلاح، فضلا عن إنشاء برنامج وطني للأمن الغذائي يعمل مرحليا على إنجاز الهدف المنشود، بالإضافة إلى عقد مؤتمر

الأراضي الزراعية في الكويت تزيد على 650 كيلومتراً ولم نحقق الأمن الغذائي إلى الآن واستحداث جهاز جديد للأمن الغذائي بداية الإصلاح

الكويت تخلفت خلال السنوات الـ 10 الماضية في تقرير مدركات الفساد من المركز الـ 35 في عام 2003 إلى المركز الـ 66 في عام 2009

البرنامج الانتخابي للكندري

- العمل على سرعة تخصيص الأراضي وتحديد استعمالاتها وفق ما يعرض من مشاريع التنمية (صحية - اقتصادية - بيئية).
- إنشاء هيئة سلامة الغذاء لتحقيق أكبر قدر من الرقابة الغذائية.
- تفعيل دور المكاتب الهندسية في استخراج رخص البناء مع وجود لوائح وضوابط تنظم تلك المشاريع.
- العمل على تخصيص مدن عمالية بعيدة عن المناطق السكنية.
- تخصيص مناطق للاستثمارات الحكومية في نطاق المحافظات لتخفيف الضغط في المناطق المرشحة للاستثمار الحكومي.
- إعادة النظر في طرح مناقصات النظافة بما يكفل تهيئة وتصنيف شركات متخصصة ذات تقنية عالية في مجال النظافة بكل أشكالها.
- إنشاء مختبرات فحص الأغذية بكافة المحافظات لسرعة الكشف عن الأغذية الفاسدة وإشراك القطاع الخاص فيها.
- تفعيل دور الرقابة في الالتزام بتطبيق كافة لوائح البلدية (النظافة، البناء، الأغذية، الأسواق، الزراعة، الإعلانات).
- نشر التوعية الإعلامية عن الاختصاصات المناطة بالبلدية لضمان الالتزام والقيّد بها.

السيرة الذاتية للمرشح الكندري

المحامي عبدالله أحمد الكندري مرشح الدائرة الرابعة في انتخابات المجلس البلدي

المؤهلات العلمية:

- ماجستير قانون خاص، جامعة الكويت، كلية الحقوق 2001
- ليسانس حقوق، جامعة الكويت، كلية الحقوق 1994

الخبرة المهنية:

- عضو المجلس البلدي (2012 - 2013)
- مقرر لجنة تقصي الحقائق بالمخالفات غير القانونية عن السكن الخاص والاستثماري والتجاري 2013
- رئيس لجنة دراسة اقتراحات تسميات المدن والطرق - 2012
- عضو بكل من لجنة (المختارين - محافظة العاصمة - محافظة مبارك الكبير) 2012
- أشرف على لجنة مراجعة قانون الحماية الكويتي الجديد بجمية المحامين الكويتية 2004
- بدأ العمل في الإدارة القانونية، بلدية الكويت 1994

عضويات مهنية:

- عضو في الاتحاد الدولي للصحافيين في بروكسل 2013
- عضو في جمعية الصحافيين الكويتية 2005
- عضو في مركز التحكيم البريطاني 2004
- عضو في الاتحاد العربي للتحكيم الدولي/ مصر 2003
- عضو في جمعية المحامين الكويتية 1996